Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

القضاء العسكري بالغرب الإسلامي في العصر الوسيط: - قراءة في قاضي الجند -

Military judiciary in the Islamic West in the medieval period read in the judge of the soldiers

خميسي بولعراس. boulaares khemissi
جامعة سطيف 2 Setif University 2
boulaares213@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2020-04-11 تاريخ القبول : 2020-06-27

الملخص

يعتبر قاضي الجند من أهم التنظيمات العسكرية المغيبة في دراسات تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، حيث ارتكزت بحوثهم حول القضاء بصفة خاصة وأهملوا هذا الجزء الذي يعتبر أساس المنظومة العسكرية في العصر الوسيط نظرا لمكانته ودوره في استقرار الجند عن طريق فض مشاكلهم وصراعاتهم وتحقيق منظومة قانونية عسكرية انضباطية خاصة أمام تنوع التركيبة الاثنية للعسكرية بالغرب الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: القضاء العسكري. - قضاء اللجند. - قضاء المحلة

Summary

The judge of the soldiers is considered one of the most important military organizations absent in the studies of the history of the Islamic West in the medieval era, as their researches focused on the judiciary in particular and neglected this part, which is the basis of the medieval military system due to its place and its role in the stability of the soldiers by resolving their problems and conflicts and achieving a military legal system Special discipline in front of the diversity of the ethnic composition of the military in the Islamic West. key words:

Military Judgement. Legend. - Mahalla district

تعتبر المؤسسة العسكرية بالغرب الإسلامي من أهم المظاهر الحضارية التي عليها تتوقف أنشطة الدولة بل هي روحها نظرا للمهام التي رسمت من أجلها، لذلك كانت العيار الأول في تصنيف الدول من حيث القوة، خاصة إذ عرفنا أن تاريخ الغرب الإسلامي من القرن الأول الهجري حيث سقوط غرناطة 1492هـ شهد حراكا عسكريا مذهلا فكانت دول عسكرية بامتياز فتنافست وتسابقت نحو التسلح الذي صار مظهرا عاما بخريطة العالم في العصر الوسيط.

وبسبب قوة المؤسسة العسكرية في العصر الوسيط، تمكن في تنظيماتها التي من خلالها ترتقي وتؤدي أدوارها ومن بين هذه التنظيمات أو الوظائف وظيفة " قاضي الجند" أو ما يعرف بقاضي العسكر وقاضي المحلة، هذا المنصب في المؤسسة العسكرية للغرب الإسلامي الذي لم نرى له دراسات جادة بل إشارات ضمن القضاء العام فقد اسهب الباحثون في أنواع كثيرة من القضاء الإسلامي في الفترة الوسيطة بينما أهملوا قاضي الجند في دراساتهم،

إن الإشارات التي قدمت لنا في المصادر الوسيطة الخاصة بالغرب الإسلامي من خلال تتبعنا لحركية ومسار جيوشها قد فتحت لنا أفقا لدراسة وكشف اللثام عن هذه الوظيفة بالغرب الإسلامي.

- ما مفهوم مصطلح قاضي الجند؟

- وما هي اختصاصاته؟

وما مدى حضوره في المؤسسة العسكرية لدول الغرب الإسلامي؟

المفهوم وتطور المصطلح:

إن هذا المصطلح له جذور تاريخية وليس حبيس إطار التاريخ الإسلامي الوسيط أو حدته تطور الحركة والمؤسسة العسكرية واختلاف أجناسها، ولعل القلقشندي يفضل في قدمها ونشأتها حيث

يذكر أنها وظيفة جليلة قديمة يصاحب فيها القاضي السلطان في حروبه.[1]

إن ظهور وظيفة قاضي العسكر جاء بسبب سياسة الدولة الإسلامية التي فرضت عليها عدة معطيات كيفية تسيير الحملات الجهادية لنشر الدين الإسلامي حيث فرضت وحتمت على جعل قضاة مرافقين للجند، ثم أن وظيفة قاضي الجند لم تكن متخصصة في عهد الجيش فقط إلا في فترات قليلة بل تعدت إلى وظيفة القاضي المدني ووظائف أخرى مثل صاحب الصلاة وقيادة الجيش [2]

عند تتبعنا لهذا المصطلح له عدة تسميات كلها تصب في وظيفة واحدة وهي القضاء العسكري مثل قاضي العسكر، قاضي الجند وقاضي المحلة وهو الأقرب للمؤسسة العسكرية بالغرب الإسلامي.[3]

وهو القاضي الذي يرافق الجيش في حلة وترحاله كقاضي ومقاتل وتنحصر وظيفته في حل وفصل كل ما يحدث في صفوف الجيش من مشاحنات وخصومات وقراءة البيعة للسلطان ويقوم في بعض الأحيان ببعض المهام السياسية.[4]

بالنسبة لمنطقة الغرب الإسلامي في عصره الوسيط نجد أنه الظروف والعوامل المساعد على بروز هذه الوظيفة تقريبا نفسها في دول الإسلامية الوسيطية ولعل المؤسسة العسكرية بالغرب الإسلامي واتساعه جغرافيا وعدديا كان أهم العوامل في الظهور نظرا لتعدد التركيبات الإثنية وتعقيدها في الجيش في الغرب الإسلامي كالبربر والعرب والسودان والأغزاز والصقالبة.... فبرغم من إيجابية هذا التنويع الذي يساهم في تعدد الفنون القتالية في الجيش إلا أن العلاقة بين هذه العناصر لم تكن حسنة، بل بلغت في كثير من الأحيان إلى الصدام والتوتر، فكان بذلك منصب قاضي الجند ضرورة حتمية للمحافظة على استقرار الجيش وقوته. [5]

مهامه:

لقاضي الجند مهام عسكرية بالدرجة الأولى حيث يشرف على المسائل الدينية في الجيش ويساعده كاتب وجماعة من العدول يختارهم من الجند للشهادة، وله مكان خاص تسمى خيمة قاضي العسكر على يمين الأعلام السلطانية، ومتولي قضاء العسكر وجب أن يكون مستعد للأحكام التي يكثر فيها الخصام بين العسكر كالغنائم والشركة والقسمة والمبيعات وأن يسرع القاضي في الفصل بين الخصوم لئلا يكون ذلك تشاغل عن مواقع الحرب وعدم تركيزهم فيها.[6]

وفي الدولة العامرية كان قاضي مدينة "**ربة**"[7] الحسن بن عبد الله الخرافي في عهد المنصور بن أبي عامر دوره حل المشاكل بين الجيش ورفع معنوياتهم والدعوة للقتال وتحميسهم. [8]

كما لعب قاضي الجند دور هام كذلك في فض النزاعات وتقريب وجهات النظر أي للعمل الدبلوماسي من ذلك أنه أثناء الصراع بين أبي المعافية والخير بن محمد، حيث بعث الناصر قاضيه لفك النزاع ثم فسد ما بينهما وتراجعا للحرب فحتم على الناصر أن يرسل قاضيه منذر بن سعد قصد إنهاء حالة الحرب وإصلاح ما بينهما فتم له ذلك.[9]

تندرج وظيفته كذلك في إقامة العقوبات على الجندي التي تتمحور حول عدة خروقات تستوجب الأدب والعقوبة ومنها المتقاعس عن الخروج يوم الحرب، المخل بمصافه، النائم عن محرسه والسالك في غير طريقه والنازل في غير موضعه والهارب من الزحف والناقم على رئيسه والطعان فيه والواصف للعدو أصحابه بالضعف، المتعاون مع العدو والدال على عورات أصحابه.[10]

ثم أن صاحب المظالم في الجيش تعني قاضي العسكر لأنه يعمل على حل النزاعات وإصدار الأحكام وهذا ما يؤكده عبد الرحمان ابن خلدون بقوله:" ربما كانوا يجعلون للقاضي قيادة الجهاد في عسكر الصوائف وكان يحي بن أكثم يخرج أيام المأمون بالطائفة يعني الصائفة إلى أرض الروم"[11] بل نجد أن أحكام قاضي الجند لا تنحصر في أحكام انضباطية داخل الجيش وإنما وجوب عقوبة التأديب للجندي الذي أحدث ضرر أو اعتدى على طرف مدني [12]كما حدث سنة 461هـ في القيروان فتنة بين الأجناد والعامة حيث وقعت تجاوزات كبيرة من طرف الجند ذهب ضحيتها أكثر من مائتي من العامة.[13]

III- مدى حضور قاضي الجند في تراتبية المؤسسة العسكرية:

تعتبر شخصية جعثل بن هاعان[14] من أهم النماذج الأولى التي ذكرتها المصادر في تولى هذا النوع من القضاء نظرا لما يتمتع به من موسوعية مزجت بين الفقه والقراءة والحديث وترك بصماته مدة خمسة عشر سنة بالقيروان التي أخذ أهلها عنه.[15] وهو أحد العشرة الذين أرسلهم عمر بن عبد العزيز إلى افريقية، حيث ولي قضاء الجند على افريقية لهشام بن عبد الملك.

ولا شك أنه رافق الجيش في غزواته وكانت سلطته مقصورة على أفراد الجند[16] هذا في المغرب، أما في الأندلس فإن هذه الوظيفة عرفت منذ الفتح الإسلامي لها ومن الأوائل الذين تقلدوا هذا المنصب هو القاضي محمد بن بشير الذي يقول عنه الخشني ... ورأيت سجلا عقده محمد بن بشير يقول فيه" حكم محمد بن بشير قاضي الجند بقرطبة وأن تسميته القاضي بقاضي الجماعة اسم محدث لم يكن في القدم ..."[17]

وعندما اتسعت الدولة الأموية بالأندلس وكثرت خصومها وأعداءها تغير اسم المنصب ليصبح " قاضي العسكر" حيث انحصرت مهمته في القضاء بين الجند حيث يقول إبن الآبار في ترجمة لجدار بن عمرو ... بقوله "... وممن قدم على عبد الرحمان بن معاوية من عدوة المغرب سنة ثمانية وثلاثين ومائة من "**ربة** " بلده بعد ذلك قاضي عسكره ... وكان جدار بن عمرو يقضي في العساكر ..."[18]

كما اشتهرت بعض الأسر والبيوتات بتولي هذا المنصب مثل أسرة آل حماد حيث تولوا قضاء عسكر المهدي بالأندلس وذلك بما اشتهرت به من كثرة رجالاتها وشهرة أعلامها وهي من أجل بيوت العلم حيهم الإمام محمد بن زيد وأبرز من تول منهم لقضاء الجند إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد ولم يصل أحد من القضاة إلى ما وصلت إليه هذه العائلة.[19]

وتولى القاضي أبا يحي بن بكر بن يحي بن مسعود المحاربي منصب قضاء العسكر بعد وفاة أبيه مما يد على أن أبوه كان قد تولى هذا المنصب، وهناك ميزات كثيرة جبل عليها أبا يحي بن بكر وهيئته إلى قضاء لعسكر حيث امتهن الجندية كمقاتل في الكثير من المعارك واتصف بالشجاعة والفروسية والإقدام يبرز عند القتال ولما ضايقت الروم مدينة المرية.[20] وكان أبوه الشيخ أبو بكر ممن شمله الحصار بها شق أبو يحي محلة العدو ليلا وتحيل حتى وصل إلى سوار المدينة وخلص المسلمون وبقي متولي خطة القضاء خمسة أعوام.[21]

ثم أن ما عرف عن أبو بكر بن العربي اشتغاله بالفقه والقضاء الذي كان فيه صارما في إقامة الحدود على الجناة والمعتدين، الأمر الذي أدى إلى ثورة العامة عليه وقد استعان به الكثير من أمراء الأندلس والمرابطين في حروبهم لتحميس الجند وفض النزعات والخصومات والمشاكل بين الجند.[22]

ففي الدولة الأغلبية، نجد أبو عبد الله بن عمر بن غانم بن شرحبيل بن ثوبان الرعيني 171 – 190هـ / 788- 805م ينسب إلى أحد بيوتات الجند العريقة وكان أبوه أحد الجند المهرة في القتال واشتهر في معركتي القرن والأصنام 125هـ- 742م[23] خاص وأن العسكر في الجيش الأغلبي في مراحله الأولى كان أكثر شحناء وعنف الأمر الذي أدى إلى الاغتيالات كما حدث لخفاجة بن سليمان الذي أرسله إبراهيم بن الأغلب للغزو وفتح المناطق حتى تم اغتياله من طرف رجالات العسكر.[24]

ولعل أسد بن الفرات[25] يعتبر من النماذج الواضحة في عهد الدولة الأغلبية في تولي هذا المنصب حيث ولاه زيادة الله قضاء إفريقية وقدمه على غزو صقلية 213هـ- 828م حيث تولى قيادة وقضاء الجيش في نفس الوقت.[26]

أما في عهد الدولة الفاطمية في مرحلتها المغربية فنجد محمد بن عمر المروزي قاضي القيروان الذي عينه أبو عبد الله الشيعي كقاضي القضاة بفصل بين العامة وكذا الجند لأنه يتمتع بعدة مؤهلات لتولي خبايا هذا النوع من القضاء منها خبرته العسكرية التي اكتسبها من خلال مشاركته في المعارك خاصة وأنه كان بين جند خرسان وله معرفة بمشاكل الجند.[27]

وفي عهد المرابطين صار لقاضي الجند له مكانة نوعية في سلم المؤسسة العسكرية المرابطية نظرا لتكوثر جغرافية توسعات الدولة خاصة بعد الاتجاه نحو الأندلس وجنوب الصحراء، لذلك لا

تستغرب في أن قضاة المدن في العصر المرابطي كان جلهم من شريحة العسكر[28]

فالقضاء العسكري في العهد المرابطي كان يستند إلى قضاة مختصون بحل مشاكل الجند ونزاعاتهم وهؤلاء القضاة في حد ذاتهم عسكريون مسلحون يشاركون في القتال ويشجعون الجند على الثبات وعدم الفرار وكانوا يقومون بتقسيم الغنائم والصلاة على الشهداء من بينهم عبد الرحمان بن إسماعيل في عهد علي بن يوسف بمدينة "سلا" حيث كانت العقوبات تشمل الاعتقال الطويل والقيد الثقيل والضرب المبرح ثم عقوبة الإعدام[29] ولعل القاضي عبد الملك المصمودي قاضي مراكش استشهد في معركة الزلاقة 479هـ- 1086م، نموذج لذلك.[30]

ومن بين المشاكل التي وجب حلها في الجيش عن طريق قاضي الجند ما حدث في عهد "علي بن يوسف المرابطي" وتتمثل الحادثة في أن جنديا من جنود عامل قرطبة يحي بن رواد أمسك بامرأة من المتفرجات في عبد الأضحى فاستنجدت بالمارة وتطورت الحادثة إلى حرب حقيقية بين الجنود والساكنة الذين احرقوا ونهبوا دور المرابطين حتى تدخل علي بن يوسف والقضاة عند عبورهم للأندلس سنة 515هـ وحاصر قرطبة حتى تدخل المصلحون" [31]

وفي العهد الموحدي نجد أن جيش عبد المؤمن بن علي قد ضم قضاة مصاحبين له وهذا عند دخوله مدينة "سلا"[32] وهذا دليل على وجود هذه الفئة وعملها المزدوج قتالي وقضائي.[33] وأثناء الصراع بين شرف الدين قراقوش والموحدين وذلك أنه بعد انهزامهم كان من بين أسراهم القاضي "**إبن ماسكة**" قاضي إفريقية، حيث كان يباشر قضاء العسكر في الجيش الموحدي[34] كما لعب القاضي "أبو إسحاق القشاتن أيام الواثق بالله أبي العلي دور هام في هذه الوظيفة".[35]

أما في العهد الحفصي نجد أبو عبد الله محمد بن الشماع الذي شارك كجندي قاضي للجيش في وقائعه الحربية مع السلطان أبو عمرو عثمان 839- 1435 – 1487، ضد الأمير أبي الحسن إبن خليفة أبي فارس عبد العزيز، و قد شهدت الدولة الحفصية حالة نادرة في توريث هذا المنصب حيث خلف قاضي العسكر أحمد بن شماع أبناءه[36]

- أما في العهد المريني فقد لاحضنا تعاظم منزلة قاضي العسكر حيث صار جزء من الجيش الذي ينتقل بتنقله مثل محمد بن عبد النور في عهد أبي الحسن وإبراهيم بن أبي يحي علي عهد أبي الحسن أيضا وأبو القاسم البرجي.[37] وكذا إبراهيم بن يحي الذي كان قاضيا للعسكر في عهد أبي الحسن المريني بالإضافة إلى محمد بن أبي عامر قاضي القضاة وناظر العسكر.[38] كما يعطينا الونشريسي إشارات عن وجود قضاة العسكر الذين يدونون أسماء الجند المتوجهة للحرب.[39]

من خلال تتبعنا لمسار دول الغرب الإسلامي لم نجد هذه الوظيفة عند المدرارين والرستميين أو الآدارسة و الدولة الحمادية، ربما يرجع ذلك إلى محدودية الجيش ومحليته ومذهبيته إذ لم يكن هناك تطور نوعي أو جغرافي لهذا الجيش الذي انحصرت وظيفته في حماية دار الحكم وقمع المتمردين في مساحات جغرافية محدودة كما امتاز جيش هذه الدول بالبساطة وتقليدية الخطط القتالية.[40] بينما نجد منصب قاضي الجند أكثر حضور في المؤسسة العسكرية عند الآغالبة والفاطميين والمرابطين والموحدين والمرنيين باعتبارها أكثر توسعا جغرافيا مما أدى إلى تطوير المؤسسة العسكرية كما ونوعا.[41]

وما نلخص إليه هو:

- أن قاضي الجند في الغرب الإسلامي لعب دورا كبيرا في تنظيم مسار المؤسسة العسكرية وتوجيهها توجيها انضباطيا

- تعدد الإثنيات حتم على السلط إيجاد هذه الوظيفة للحد من الخصومات والنزاعات التي تحدث بين هذه التركيبات.

- قاضي الجند كان أكثر بروزا ونشاطا وحضورا في دول الغرب الإسلامي ذات الترسانة العسكرية الضخمة كدولة المرابطين والموحدين والمرنيين والحفصيين والزيانيين والدولة العامرية بإعتبارها دول أكثر توسعا ونوعا وعددا.

- إن المؤسسة العسكرية بالغرب لإسلامي كانت أكثر قوة وتنظيم وصرامة من خلال هياكلها فقد عرفت ما يعرف عندنا اليوم المحكمة العسكرية.

[1] - القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص 36، 192، 221.

[2] - نزار عزيز حبيب، قاضي الجند، مجلة أبحاث البصرة، المجلد 38، العدد الأول، السنة 2013، العراق، ص 131.

[3] - نزار عزيز حبيب: المرجع السابق، ص 131.

[4] - على أحمد: القضاء في الغرب الأندلسي خلال العصر الإسلامي، ص 19، بوزياني الدراجي، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 139، محمد عبد الله العمايرة، المعجم العسكري المملوكي، دار كنوز المعرفة، ط1، الأردن، 2011، ص 231.

[5] - خميسي بولعراس: النخب العسكرية بالغرب الإسلامي، ص 109.

[6] - نظير حسان سعداوي: جيش مصر في أيام صلاح الدين، مكتبة النهضة المصرية، ط1، القاهرة، 1956، ص 50، 51.

[7] - ربة: مدينة من مدن الأندلس بجانب قرطبة، خصبة كثيرة الخيرات، أنظر الحميري، صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، دار الجيل، ط2، بيروت، 1988، ص 79.

[8] - علي أحمد عبد الله القحطاني: الدولة العامرية في الأندلس، 368-399، 978-1009م، رسالة ماجستير جامعة ؟أم القرى، مكة، 1981، ص 249.

[9] - إبن خلدون: العبر، 1622.

[10] - إبن منكلي محمد: كتاب التدبيرات السلطانية في الصناعة الحربية، تحقيق صادق محمود الجميلي، مجلة المورد، عدد 48، بغداد

[11] - إبن خلدون: المقدمة، ص 49.

[12] - محمد الزجيلي، القضاء الشرعي، دار الفكر المعاصر، ط1، مصر، 2015، مجلد1، ص 321.

[13] - إبن عذاري المراكشي، البيان المغرب، ج1، ص 275.

[14] - هو جعثل بن هاعان بن عمير الرعيني القتباني ت 115هـ أنظر: المالكي: رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وافريقية.114.

[15] - المالكي رياض النفوس: المصدر نفسه، 115.

[16] - –ج- ف- ب هو بكنز: النظم الإسلامية في الغرب في العصور الوسطى، ترجمة أمين الطيبي، الدار العربية للكتاب، ط1، ليبيا، تونس، 1980، ص 203، محمد سعيد محمد: دور العلماء في نشر الإسلام في دول المغرب العربي من القرن 2-6هـ، المؤتمر الدولي الإسلامي في إفريقيا، 26-27 نوفمبر 2006 جامعة إفريقيا العالمية ليبيا، ص 475، عبد الحميد حسين حمودة: تاريخ المغرب في العصر الإسلامي حتى قيام الدولة الفاطمية، الدار الثقافية للنشر، ط1، القاهرة، 2006، ص 189.

[17] - الخشني: قضاة قرطبة، ص 14.

[18] - إبن الآبار التكملة للكتاب الصلة، ج1، ص 253.

[19] - النباهي المالقي: تاريخ قضاة الأندلس، دار الأفاق الجديدة، ط1، بيروت، 1980، ص 32،33.

[20] - المرية: هي مدينة بالأندلس بناها الناصر لدين الله عبد الرحمان إبن محمد سنة 344، وهي في حد ذاتها جبلان بينهما خندق معمور وعلى الجبل الواحد قصبتها المشهورة بالحصانة وفي الجبل الثاني ربضها وهي مدينة مسورة ولها أبواب عدة وكثيرة الخيرات وتشتهر بمدينة الفنادق، حيث تجاوز عددها الثلاثين فندق، أنظر الحميري المصدر السابق، ص 184.

[21] - النباهي المالقي: المصدر السابق، ص 140، 141.

[22] - محمد سهيل طقوس: تاريخ المسلمين في الأندلس 91-897هـ/710-1492م، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2005، ص 509، خميسي بولعراس: النخب العسكرية بالغرب الإسلامي، دار النشر الجامعي الجديد، ط1، تلمسان، 2018، ص 91.

[23] - القاضي عياض: المدارك ، ص 179، محمد الطالبي: الدولة الأغلبية، ص 155.

[24] - إبن وردان: تاريخ مملكة الأغالبة تحقيق ودراسة محمد زينهم، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة.

[25] - أصله من خرسان وانتقل به أبوه إلى إفريقية وأمه حاملا به ونشأ هناك وحفظ القرآن الكريم ثم لزم علي بن زياد وتفقه على يده ثم رحل إلى الأمام مالك فجمع الموطأ وغيره ثم إلى العراق فلقي أبا يوسف محمد بن الحسن ثم

رحل إلى الحج يعتبر من أهنم الفقهاء وقد أبلى بلاءا في فتح صقلية (أنظر إبن خلكان: وفيات الأعيان، ج3، ص 187.)

[26] - القاضي عياض، ترتيب المدارك، ص 29، التباهي المالقي: المرقبة العليا، ص ص 75. 76.

[27] - القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، ص 215، الخشني، علماء إفريقية، 239.

[28] - إبراهيم القادري بوتشيش: دولة المرابطين الأساس العسكري في تكوينها وبناء نظامها الإداري- مجلة الحرس الوطني العدد 21 ربيع الأول، 1416هـ، أغسطس، 1995، 30.

[29] - إبن بسام الشنتريني: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ق4، ص 125، مؤلف مجهول، الحلل الموشية، ص 82، علي الصلابي: دولة المرابطين والموحدين، ص 184، عثمان جريو وآخرون: النظم الإسلامية في المشرق والمغرب والأندلس، منشورات مكتبة الوحدة العربية، الدار البيضاء، المغرب، دت، ص 172، حسين مؤنس: معالم تاريخ المغرب والأندلس، ط1، ص 291.

[30] - النباهي المالقي: المرقبة العليا، ص 54.

[31] - إبن الأثير: الكامل في التاريخ، ج8، 190، إبراهيم حركات النظام السياسي، والحربي للمرابطين، ص 170.

[32] - مدينة سلا: مدينة مغربية شهدت تطور كبير في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والحضاري والبحري في العصر الوسيط، أنظر خميسي بولعراس فن الحرب: ص 28.

[33] - إبن أبي زرع: الأنيس المطرب في أخبار المغرب، ص 162.

[34] - محمد بن تقي الدين، كتاب مضمار الحقائق وسر الخلائق، ط1، تونس، 2012، ص 56.

[35] - إبن عذاري المراكشي، جزء الموحدين، ص 448.

[36] - علي أحمد: القضاء في المغرب والأندلس، خلال العصور الوسطى، دار حسان للطباعة والنشر، مصر، 1993، ص 31، الزركشي، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، ص 138.

[37] - إبن عذاري، ج2، ص 376.

[38] - إبن خلدون ، العبر، ص 1059. إبن الزبير صلة الصلة، ص 219، إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، ط1، الدار المغرب، ص 127.

[39] - الونشريسي المعيار، ج4، ص 238، خميسي بولعراس، النخب العسكرية، ص 19.

[40] - خميسي بولعراس، النخب العسكرية بالغرب الإسلامي، ص 49.

[41] - ج- ف- ب هو بكنز ترجمة أمين توفيق الطيبي؟، الدار العربية للكتاب، ط1، ليبيا تونس، 1980، ص 222.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة:

المصادر:

1. إبن أبي زرع، أبو حسن على بن عبد القاسم، (ت. 726هـ/1325م)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، صور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972.
2. إبن الآبار التكملة للكتاب الصلة، ج1
3. إبن الأثير، أبو الحسن: الكامل في التاريخ، مراجعة محمود يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1987.
4. إبن بسام أبو الحسن على بن بسام التغلبي الشنتريني، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، 1997.
5. إبن خلدون عبد الرحمان: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من وي السلطان الأعظم، دار الفكر ، دط، بيروت، 2001.
6. إبن خلدون عبد الرحمان، المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2011.
7. إبن خلكان: أبو العباس أحمد بن محمد البرمكي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر ، بيروت، 1994.
8. إبن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002، ج1.
9. إبن غذاري المراكشي،البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، قسم الموحدين، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، دار الغرب الاسلامي، دار الثقافة، ط1، بيروت الدار البيضاء، 1985.
10. إبن منكلي محمد الناصري: كتاب التدبيرات السلطانية في الصناعة الحربية، تحقيق صادق محمود الجميلي، مجلة المورد، عدد 48، بغداد.

11. –ج- ف- ب هو بكنز: النظم الإسلامية في الغرب في العصور الوسطى، ترجمة أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، ط1، ليبيا، تونس، 1980.
12. الحميري عبد المنعم، صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، دار الجيل، ط2، بيروت، 1988.
13. الخشني القروي: طبقات علماء إفريقية، دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت، دط.
14. الخشني القروي، قضاة قرطبة، تحقيق إبراهيم الأبياري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، القاهرة، 2008.
15. الزركشي، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، مطبعة الدولة التونسية المحروسة، ط1، 1289هـ
16. القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، تحقيق فرحات الدشراوي، الشركة التونسية للتوزيع، ديوان المطبوعات الجامعية، تونس.
17. القاضي عياض:ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة مذهب مالك، تحقيق سعد أعراب، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1968.
18. القلقشندي أبو لعباس أحمد: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب المصرية القاهرة، 1922.
19. المالقي أبو الحسن بن عبد الله النباهي، تاريخ قضاة الأندلس أو كتاب المرقبة العليا في من يستحق القضاء والفتية، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت 1980.
20. المالكي: رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية،تحقيق بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي بيرت، دط.
21. الونشريسي،أبو العباس أحمد بن يحي التلمساني المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

المراجع:

1. إبراهيم القادري بوتشيش: دولة المرابطين الأساس العسكري في تكوينها وبناء نظامها الإداري- مجلة الحرس الوطني العدد 21 ربيع الأول، 1416هـ، أغسطس، 1995.
2. إبراهيم حركات النظام السياسي والحربي في عهد المرابطين، منشورات مكتبة الوحدة العربية، دط، الدار البيضاء، دت.
3. إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، ط1، الدار المغرب.
4. بوزياني الدراجي، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993،
5. حسين مؤنس: معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاد الحديثة الدار البيضاء، ط5، 2000.
6. خميسي بولعراس: النخب العسكرية بالغرب الإسلامي، دار النشر الجامعي الجديد ، ط1، تلمسان، 2018.
7. خميسي بولعراس: فن الحرب بالغرب الإسلامي، دار النشر الجامعي الجديد، ط1، تلمسان، 2017.
8. الصلابي علي محمد: الجوهر الثمين لمعرفة دولة المرابطين، دار التوزيع والنشر الإسلامية،ط1، القاهرة، 2003.
9. عبد الحميد حسين حمودة: تاريخ المغرب في العصر الإسلامي حتى قيام الدولة الفاطمية، الدار الثقافية للنشر، ط1، القاهرة، 2006.
10. عثمان جربو وآخرون: النظم الإسلامية في المشرق والمغرب والأندلس، منشورات مكتبة الوحدة العربية، الدار البيضاء، المغرب، دت.
11. علي أحمد عبد الله القحطاني: الدولة العامرية في الأندلس، 368-399، 978-1009م، رسالة ماجستير جامعة أم القرى، مكة، 1981.
12. علي أحمد: القضاء في المغرب والأندلس، خلال العصور الوسطى، دار حسان للطباعة والنشر، مصر، 1993
13. محمد الزجيلي، القضاء الشرعي، دار الفكر المعاصر، ط1، مصر، 2015، مجلد1.
14. محمد الطالبي: الدولة الأغلبية، التاريخ السياسي، مراجعة وتدقيق حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، ط2، 1995.
15. محمد بن تقي الدين، كتاب مضمار الحقائق وسر الخلائق، ط1، تونس، 2012

16. محمد سعيد محمد: دور العلماء في نشر الإسلام في دول المغرب العربي من القرن 2-6هـ، المؤتمر الدولي الإسلامي في إفريقيا، 26-27 نوفمبر 2006 جامعة إفريقيا العالمية ليبيا
17. محمد سهيل طقوس: تاريخ المسلمين في الأندلس 91-897هـ/710-1492م، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2005.
18. محمد عبد الله العمايرة، المعجم العسكري المملوكي، دار كنوز المعرفة، ط1، الأردن،.
19. مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس، تحقيق وترجمة لويس مولينا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، 1983.
20. نزار عزيز حبيب، قاضي الجند، مجلة أبحاث البصرة، المجلد 38، العدد الأول، السنة 2013، العراق
21. نظير حسان سعداوي: جيش مصر في أيام صلاح الدين، مكتبة النهضة المصرية، ط1، القاهرة، 1956.